عام القهوة السعودية 2022
The Year of Saudi Coffee

أخطر ما نواجهه مستقبلا

زيد الفضيل

باحث في التاريخ

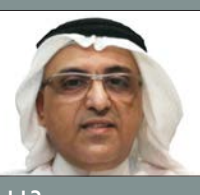

@zash113

لم تكن الحروب على الرغم من بشاعتها وسوئها وحجم التدمير فيها وكثرة المقتولين بها هي أخطر ما تواجهه الشعوب مستقبلا، لكونها ستكون خاتمة وابتداء لكثير من الأشياء، حتى مع ما تخلفه من أوجاع ومآس، إلا أن الشعوب الحية تستطيع أن تتجاوز آثارها، وتعيد بناء نفسها، وترتقي من جديد صوب آفاق مستقبلية بقوة واقتدار، والشواهد قائمة أمامنا، ففي التاريخ المعاصر تمكن الألمان من بعد تدميرهم الكلي واجتياح أراضيهم من قبل قوات الحلفاء علاوة على قوات الاتحاد السوفيتي، من أن يبدؤوا بإزالة مخلفات الدمار عن كاهلهم، ويستعيدوا بناء دولتهم بقوة وثبات، واليوم باتت ألمانيا المدمَرة مثار استقطاب لكثير من الدول المدمِرة والشعوب المنكسرة.

ولا يقف الأمر عليهم بل إني وجيلي شهود على تجربة مماثلة وهي تجربة إعادة البناء في دولة البوسنة والهرسك التي تعرض أهلها لأبشع حرب عنصرية قادها الصرب وحلفاؤهم، وتم تدمير مدنهم وقراهم وقتل الكثير من أفرادهم بشكل وحشي، ثم وحين أنجدهم العالم وتم وقف المحرقة التي قادها الصرب، استعاد البوسنيون حياتهم، وتساموا على أحزانهم، وأقاموا دولتهم التي باتت منتجعا جميلا يأوي إليه الناس من كل أنحاء الدنيا.

ما أريد أن أقوله هو إن الحروب ومهما بلغت بشاعتها وسوؤها ليست نهاية العالم، وليست أخطر ما يمكن أن يواجهه الإنسان، الذي سيخرج من أتون نارها وهو في كامل قواه المعنوية على أقل تقدير، فمن مات من أهله ورفاقه قد ماتوا في ميادين الشرف، وما تدمر في بلدته وقريته لم يكن له فيه شأن، وكان كل حجر فيها مقاوما ومحاربا مثله، وكل ذلك سينعكس بإيجابية على إرادته التي ستجد سلوتها في استعادته لخبايا نفسه وبقايا ذاته، وهو التحدي النفسي الذي سيعمل على تجاوزه بكل إنجاز مادي ومعنوي يحققه.

واقع الحال فإن أخطر ما يواجهه الإنسان مستقبلا هو موت إنسانيته في داخله، وتحوله إلى وحش كاسر ينهش في لحم أقرب الناس إليه من أجل أن يعيش، وكل ذلك كائن ويكون بسبب الجوع. الجوع الذي باتت مقدماته ظاهرة للعيان والذي لم يعد مرتبطا بمجتمع معين في أرض محددة، بل صارت مظاهره مهددة لجميع الناس، وبخاصة من بعد بروز أزمة الغذاء العالمي جراء التغير المناخي وزيادة مساحات التصحر نتيجة لقلة الأمطار، وبفعل التدمير الممنهج باسم المدنية وتوابعها لكثير من المسطحات الخضراء، علاوة على تبعات جائحة كورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية، التي كان لها تأثيرها الواضح على سلاسة إمداد وتوريد الغذاء وبخاصة القمح إلى كثير من الدول. وهو ما يشير إليه التقرير السنوي للشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وذكره صراحة المدير التنفيذي لبرامج الأغذية العالمي، وكذلك المفوض الأوروبي لإدارة الأزمات الذي أبان في تصريح له إلى أنه من الواجب ألا يكون هناك مكان للجوع في القرن الحادي والعشرين، غير أننا نشهد دفع الكثير من الناس إلى ذلك.

إنه العطش والجوع الذي سيدمر جوهر كل أحد، وستقف أمامه عاجزة كل الشعوب مستقبلا، وسيغير طبيعة ميزان القوة، فمن يملك شربة ماء ورغيف خبز سيكون متحكما في الآخر، كما إن من يصل به الجوع إلى درجة الهلاك لن يتوانى أن يأكل لحم أخيه ميتا ليعيش، وتلك هي غاية الوحشية التي ستدمر ما بقي في هذا الكون من أنسنة تائهة بطبيعة ما نحن منجرفون فيه من أتمتة ذكية كما يقال.

أشير إلى أننا في دول مجلس التعاون الخليجي نستورد قرابة 85% من المواد الغذائية، وهذا يعني بأننا لم نستفد من التقنيات الحديثة في الزراعة التي تساعد على تجاوز ما نعيشه في شبه الجزيرة العربية من جفاف وقلة للأمطار بشكل عام، كما لم نتوسع في زراعة المناطق الصالحة سواء في المملكة أو سلطنة عمان بخاصة، وهو أمر يدعو للتأمل والاستفسار.

وحتما فإن التوسع في هذه المعالجات سيعفي دول الخليج من خيار الاعتماد على الاستيراد الذي يعرضها لمخاطر اضطرابات الإمداد وارتفاع الأسعار. كما يعفيها من مخاطر الاستثمار الزراعي في الخارج، الذي لن يستمر في حالة حدوث أزمة غذائية عالمية حقيقية، حيث سيتم فرض التقنين أو حظر التصدير للدول المستثمرة حتى لو كانت مالكة للأصول الزراعية في تلك الدول.

أخيرا أشكر «المجلة العربية» على تصدير عددها الشهري الحالي بعنوان «جوع العالم» في إشارة منها باسم المثقف السعودي والعربي إلى عين الخطر الذي سيكون مدمرا للأمم مستقبلا. فهل من مدرك واع؟

التتبع التاريخي واستقراء تحديات الإسكان

وليد الزامل

متخصص في التخطيط العمراني

@waleed_zm

إن السياسة الإسكانية تضع في عين الاعتبار فهم الواقع بكافة سياقاته الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية مع رسم المنهج المستقبلي للتعامل مع قضية الإسكان ضمن إطار يحقق العدالة بين كافة الفئات الداخلة في القطاع. يعتمد صياغة السياسة الإسكانية على ابتكار الطرق وأفضل الوسائل التي تستغل الموارد المتاحة والأدوات لتحقيق الأهداف.

لقد شهد قطاع الإسكان في المملكة العربية السعودية تغيرات متلاحقة تأثرت بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أصبحت الحاجة إلى الاستقرار والسكن ضرورة قصوى مع الازدهار الاقتصادي الذي شهدته البلاد عام 1970 وعليه كان هناك تحول ملحوظ للمجتمع السعودي من البادية إلى الدولة الحديثة وهو ما سرع من وتيرة البناء والعمران في المدن الكبرى.

بذلت الجهات الحكومية جهودا كبيرة في تأسيس بنية تحتية متكاملة للمدن؛ إلا أن توفير الوحدات السكنية واجه نقصا نتيجة التوسع الحضري والهجرة إلى المدن الكبرى، ولمواكبة الاحتياج الإسكاني أنشئت وزارة الأشغال العامة والإسكان وتم استحداث صندوق التنمية العقارية في عام 1974 وذلك لتقديم قروض طويلة الأجل ودعم المواطنين في الحصول على مسكن ملائم.

في الحقيقة، لم يكن صندوق التنمية العقارية بمثابة برنامج تمويلي إسكاني؛ بل كان يستهدف بالدرجة الأولى «التنمية العمرانية» وتشجيع البناء على الطراز الحديث، ومع ذلك أسهم هذا الصندوق بشكل أو بآخر في تقديم القروض وتمكين المواطنين من الحصول على مسكن ميسر.

في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أنشئت العديد من مشاريع الإسكان العامة لاستيعاب الطلب الذي أحدثته الطفرة الاقتصادية، وأسهمت هذه المشاريع في إعادة التوازن لسوق الإسكان وتخفيض الطلب؛ بل الوصول إلى فائض سكني حيث إن كثيرا من مشاريع الإسكان العاجل ظلت شاغرة ولم تكن خيارا مفضلا للعديد من الأسر لاعتبارات مختلفة، كما قدمت الحكومة دعما سكنيا غير مباشر للموظفين في عدد من القطاعات الحكومية من خلال تطوير مجمعات سكنية للموظفين أو تقديم أراضي المنح.

وفي فترة التسعينيات انحسر الدعم السكني المباشر نتيجة العوامل الاقتصادية الناجمة عن انخفاض عائدات النفط وحرب الخليج وهو ما أسهم في طول فترة قوائم الانتظار لمستحقي دعم صندوق التنمية العقارية وتقليص حجم الإنفاق على مشاريع البنى التحتية. وفي المقابل، ساعد العرض المفرط في الإسكان في فترة السبعينيات والثمانينيات في امتصاص الفجوة، حيث أدى تراكم حجم المعروض في ارتفاع معدل الوحدات السكنية الشاغرة في المدن الكبرى.

وفي فترة الألفية ألغيت وزارة الأشغال العامة والإسكان، وتم الحفاظ على برنامج منح الأراضي ولكن بقدرة منخفضة ودون آليات واضحة لقياس مدى استحقاق المستفيدين، وشهد الإسكان نقصا حادا وخاصة في المدن الكبرى وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب. في عام 2007، أنشئت الهيئة العامة للإسكان لتتولى مسؤولية قطاع الإسكان. وفي عام 2011، تأسست وزارة الإسكان لتحل محل الهيئة العامة للإسكان في تحمل مسؤوليات الإسكان، وكانت أبرز أهداف الوزارة تتمثل في «تسهيل حصول المواطن على سكن جيد النوعية في وقت مناسب من حياته، وزيادة ملكية المنزل، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم مختلف أنشطة وبرامج الإسكان، ورفع المعروض من أنواع الإسكان المختلفة».

الخلاصة، إن التتبع التاريخي لمراحل تطور السياسة الإسكانية في المملكة العربية السعودية يعد أداة هامة في إطار استقراء الدروس المستفادة والتحديات التي واجهت قطاع الإسكان وسبل التعامل معها.

انخفاض معدل البطالة للسعوديين إلى 10.1%

برجس حمود البرجس

@Barjasbh

انخفض معدل البطالة للسعوديين إلى 10.1% والإجمالي للسكان إلى 6% في الربع الأول لهذا العام حسب تقرير إحصاءات سوق العمل للربع الأول لعام 2022م الصادر من الهيئة العامة للإحصاء. تشير الإحصائية إلى انخفاض معدل البطالة للذكور إلى 5.1% وانخفاض معدل البطالة للإناث إلى 20.2% خلال الربع الأول 2022م، ووصلت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 33.6%.

وكانت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قد أصدرت 32 قرارا يشمل أنشطة ومهنا مختلفة لتوفير وظائف تخصصية ومستدامة للسعوديين والسعوديات، دخل منها حيز التنفيذ 19 قرارا هذا العام.

كما أصدرت الوزارة هذا العام 7 قرارات مختلفة تضمنت توطين وظائف قطاع البصريات والترفيه ومهن الطيران المرخصة ومنافذ خدمات البريد ونقل الطرود والفحص المهني للمركبات وخدمات العملاء.

وصلت نسبة الامتثال في القطاع الخاص لنسب التوطين 95% مع بداية هذا العام 2022م، وهذا يؤكد على التشارك الحقيقي بين القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية؛ وقد التحق 400 ألف مواطن ومواطنة بسوق العمل لأول مرة خلال عام 2021م.

وحتى نهاية الربع الأول من عام 2022م، ارتفع عدد السعوديين والسعوديات المشتغلين في مهن الصيدلة بنسبة 290%، ومهن طب الأسنان 274%، وقطاع الأجهزة الطبية بنسبة 177%، وفي مهن قطاع المهن الصحية (مثل الأشعة والمختبرات والعلاج الطبيعي والتغذية العلاجية) 68%.

ارتفع عدد السعوديين والسعوديات المشتغلين في المهن الهندسية 59%، والمهن الفنية الهندسية 39%، بينما ارتفع عدد السعوديين والسعوديات المشتغلين في وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات 52%.

أما قطاع الاستشارات القانونية فقد ارتفع عدد السعوديين والسعوديات المشتغلين في هذا القطاع 208%، وفي مهن المحاسبة 103%. وقطاع التعليم العام الأهلي 195%.

وارتفع أعداد السعوديين والسعوديات المشتغلين في الأنشطة والمهن العقارية 58%، وقطاع المطاعم والمقاهي بزيادة قدرها 62%.

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال برامج رؤية المملكة 2030 بتقديم الدعم غير المحدود وغير المسبوق لقطاع العمل والذي يسهم في نمو وتوسع الأعمال. يتمثل الدعم بمبادرات إصلاحية مستهدفة الوصول بمشاركة المواطنين الاقتصادية إلى 60% في عام 2030م.

الدعم السخي الذي تقدمه الدولة والذي أسهم في التوظيف وتحسين سوق العمل من خلال صرف أكثر من 10 مليار ريال عبر برامج صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، حيث تم صرف 50% من رواتب حوالي 200 ألف مواطن ومواطنة مستجدين على سوق العمل للتعاون مع القطاع الخاص، وأيضا أسهمت برامج «هدف» الأخرى مثل برنامج «وصول» وبرنامج «قرة» وبرامج أخرى تستهدف رفع مشاركة المرأة في سوق العمل حيث تجاوزت مشاركتها مستهدفات 2030م خلال هذا العام.

هكذا ستستقر بوصلة العالم العربي

صهيب الصالح

باحث سياسي واجتماعي

@9oba_91

منذ عقود مضت دأبت بوصلة العالم العربي على الاستدلال بمحصلات التفاعلات والسياسات الرئيسة للدول المحورية فيه، وهي المملكة العربية السعودية ومصر والعراق وسوريا بصفتهم أقطاب رئيسة في المنظومة العربية، إضافة إلى الأردن بالنظر لدورها الخاص في القضية الفلسطينية، ورغم الاختلافات الواسعة في أيديولوجيات هذه الفواعل وأطروحاتها في مجال العلاقات الإقليمية؛ إلا أنها استطاعت صياغة مقاربات تحمل نسبة من الثقة المتبادلة التي مكنت من الوصول إلى مستوى مرض من التنسيق والعمل المشترك، خاصة فيما بين المملكة العربية السعودية ومصر، الذي كان ضابطا لمستوى التفاعل مع القوى الدولية الكبرى والمنظمات الدولية، وقد ساعدت هذه العلاقات في حجب المشروعات الإقليمية غير العربية، والحد من تأثير الفواعل دون مستوى الدولة، مثل طغيان النزاعات الطائفية ومأسسة الميليشيات المسلحة وتهديد التنظيمات الإرهابية التي وصلت لاحقا نسبة تمثيلها في المنطقة قرابة 66% من إجمالي التنظيمات الإرهابية في العالم.

إلا أن الأزمات السياسية المتواترة على المنطقة انعكست على هذا التشكيل حتى فقدت البوصلة دليلها، فخرجت العراق من معادلة القوى الإقليمية الرائدة مبكرا حينما اجتاحت الكويت عام 1990 أولا ثم أجهضت عليها الولايات المتحدة نهائيا في غزوها عام 2003، تلى ذلك تحول سوريا من خلال حربها الأهلية إلى منصة للصراع الداخلي والدولي، مع انشغال مصر بذاتها فترة طويلة ابتدأت منذ 2011 واستمرت عدة سنوات، فكانت المحصلة الواضحة لهذه التحولات هي تراجع متسارع في مستوى الثقة أدى إلى دخول الإقليم في حالة من الفوضى العارمة وفقدان السيطرة على السياسات الرئيسة، كما تسببت بترك فراغات عديدة ساعدت دولا أخرى من خارج الإقليم العربي وداخله على رسم سياسات تصاعدية تقطع بها مسافات أقصر بغية الوصول إلى مواقع ريادية في الإقليم لاحتلال هذه المواقع الفارغة، فصاغت بعضها مقاربات خشنة للتعامل مع تلك الفوضى مثلما عملت عليه إيران وتركيا، وبعضها الآخر انتهج سياسات ناعمة قوامها الاستثمار والعمل الدبلوماسي والسياسي مثلما ذهبت إليه دولة الإمارات.

ويمكن القول بأن نماذج القيادة الجماعية المتمثلة في المجالس الرئاسية التي قدمتها كل من ليبيا عام 2015 والسودان عام 2019 واليمن عام 2022 كانت بمثابة تتويج لانتهاء مرحلة الفوضى وتراجع مستوى الثقة الإقليمية؛ كونها ركزت على غالبية دول الأزمات في المنطقة العربية، وقدمت صيغة مثلى تعطي الفواعل الإقليمية ضمانة تحقيق رؤاها في التسوية الشاملة لتلك الأزمات إذا ما قوّضت هذه الجهود أهداف تحصين المواقع والنفوذ للشخصيات والمكونات السياسية الداخلية في تلك الدول، ونحن نشهد الآن تراجعا ملموسا لتأثير الفواعل دون مستوى الدولة، رغم استمرار قدرتها على التكيف والمرونة في تكتيكات العمليات وإعادة الانتشار، فلم يعد مثلا تنظيم داعش الإرهابي متماسكا من الداخل حتى مع محاولاته المتكررة إعادة التموضع القيادي والمكاني، مما يجعل العمل الإقليمي على زيادة قوة مؤسسات الدولة المركزية في البيئات الحاضنة للإرهاب ضرورة ملحة بمعية ضمانة استمرار غياب التوظيف السياسي لتلك التنظيمات من الفواعل خارج الإقليم العربي؛ لتحقيق الاستقرار المنشود في بقية مناطق الصراع، ومن هذا المنطلق يمكن تفسير العودة الجزئية للعلاقات العربية السورية قبل احتمال قبول عودتها كليا إلى الجامعة العربية.

ويسبق انعقاد القمة المرتقبة الشهر المقبل، التي دعت إليها المملكة العربية السعودية مع الرئيس الأمريكي ودول البوصلة العربية، الخليج ومصر والأردن والعراق، يسبقها تحولات هامة تمثلت في عودة الدور المصري الفاعل إلى الإقليم، وكثافة النشاط الدبلوماسي متعدد الأطراف الذي يهيئ لاعتماد توازنات جديدة كان قد أعيد تشكيلها خلال المرحلة الماضية، والتي من المهم أن ترسم بدورها محددات وضوابط التفاعلات المستقبلية مع القوى الكبرى والقوى الإقليمية والمنظمات الدولية، إلى جانب تشريحها أنماط التهديدات الأمنية وروابط العلاقات مع العالم من خلال تقريب دوائر التفكير الأمني والسياسي نحو التطابق أكثر، مما قد ينبئ بأن دول البوصلة العربية نفسها ستتقرب من بعضها أكثر فأكثر لمواجهة أزمة الثقة وزيادة مستوى الأمن الذي سيعزز تلقائيا الاستقرار السياسي وسيحفز البيئة الاستثمارية، خاصة وأن الاستثمار هو أحد أبرز عناوين اللقاءات البينية بين كل هذه الفواعل خلال الفترة القصيرة الماضية، وهكذا ستعود بوصلة العالم العربي إلى دليلها مجددا.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام

مكة المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453